أي مشروع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا

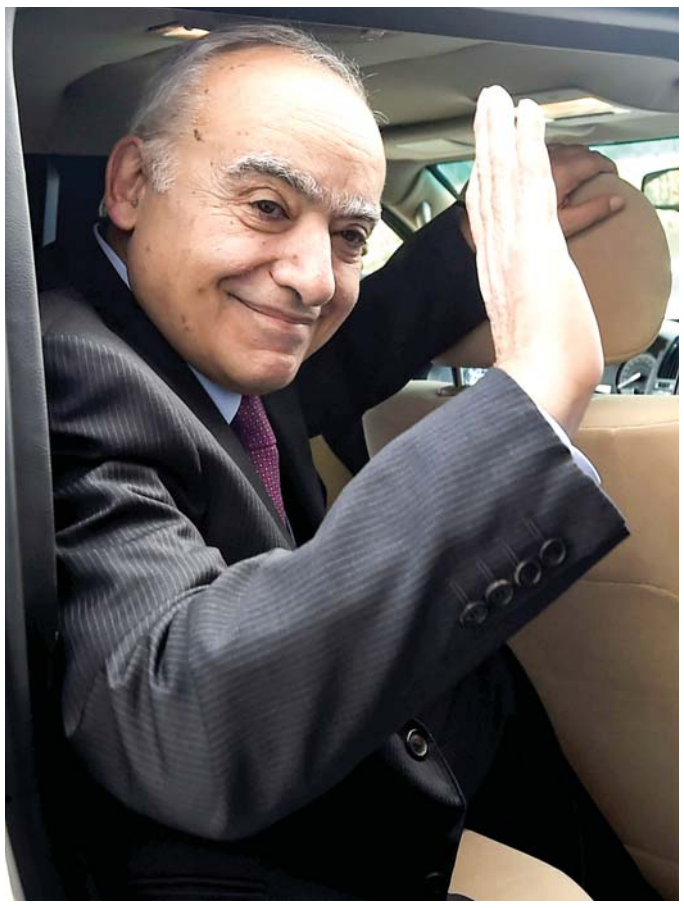

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا حظّ للعرب مع المبعوثين الأمميين لبؤر التأزم في منطقتهم، كل المؤشرات تدل على أن بعثات الأمم المتحدة كثيرا ما تشتغل انطلاقا من مرجعيات محددة، وعلى أقليات بعينها سواء كانت أيديولوجية أو سياسية أو جهوية أو ميليشياوية، وتتجاهل عموم الشعب، ثم إن آخر ما يهمها موضوع السيادة الوطنية. نلاحظ ذلك في ملفات العراق واليمن وسوريا والصحراء المغربية، والتي عرفت جميعها مباحثات في جنيف لم تسفر عن نتائج تذكر باستثناء السفريات والإقامات والمكافآت، أو المزيد من إعطاء الفرص للميليشيات الخارجة عن القانون، أو للمتمردين على سيادة الدولة لإعادة ترتيب أوراقها.

بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا تواجه اليوم انتقادات حادة بسبب ما يراه البعض انحيازا مفضوحا إلى جماعة بعينها هي جماعة الإخوان، وإلى منطقة بعينها هي مصراتة. محادثات جنيف الأخيرة أكدت هذا الاتجاه، عندما تم تشتيت حضور البرلمان المنتخب وتهميشه من خلال توجيه الدعوة لمن اعتبرتهم البعثة جزءا من ممثليهم وهم النواب المقاطعون منذ انحيازهم إلى انقلاب فجر ليبيا الدموي على نتائج الانتخابات في صيف 2014، أي أنهم من الشق الذي تمت إعادة تدويره في مؤتمر الصخيرات بمنحه إطارا استشاريا لفائدة نظرائه من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي يفترض أن ولايته انتهت قبل ست سنوات، ثم قامت البعثة بترقية ذلك المجلس إلى رديف لمجلس النواب المنتخب، من خلال المساواة بينهما في عدد المشاركين في المسار السياسي المنبثق عن مؤتمر برلين، تماما كما حدث في مؤتمر الصخيرات، ولكن كان لا بد هنا من رفع سهم مجلس الدولة بإضافة عدد من مقاطعي مجلس النواب إلى صفوفه.

في الجولة الأولى من حوار جنيف لوحظ الحضور الإخواني المكثف من خلال القيادي في الجماعة عبدالرزاق العرادي والقيادية في حزب العدالة والبناء ماجدة الفلاح، والنواب المنشقين المحسوبين على تيار الإسلام السياسي مثل محمد الرعيض وعائشة شلابي وسيدة اليعقوبي وعمر غيث، وتمت دعوة من وصفتهم البعثة بـ"المستقلين" وهم من منظومة حكومة الوفاق، وفي مقدمتهم وزير الداخلية فتحي باشاغا وتاج الدين الرازقي المستشار الأمني لفايز السراج، وعبدالله عثمان المتحالف مع الإخوان والذي رفض نواب إقليم فزان تمثيله منطقتهم في الحوار، وسفير السراج في الرباط عبدالمجيد سيف النصر الذي كانت جماعة الإخوان رشحته في 2018 لاحتلال موقع موسى الكوني المستقيل من عضوية المجلس الرئاسي.

البعثة الأممية في ليبيا التي تتعرض اليوم إلى هجمة إخوانية بهدف المناورة، أصبحت جزءا من المشكلة قبل أن تكون جزءا من الحل، وهي تنطلق من حسابات مرتبطة بالواقع الإقليمي والدولي قبل أن ترتبط بالواقع الليبي الحقيقي

لا تعترف البعثة الأممية بالفعاليات الاجتماعية المؤثرة ولا بشيوخ وأعيان القبائل، ولا ينظر إلى مجلس النواب بصفته الدستورية والشرعية المنبثقة عن انتخابات معترف بنتائجها دوليا، ولا حتى بصفته السياسية أو الرمزية كونه المؤسسة التشريعية التي تنبثق عنها المؤسسة العسكرية المسيطرة على أغلب مناطق البلاد، والحكومة التي تدير شؤون تلك المناطق، وإنما تراه فقط كمؤسسة تعرضت إلى تصدعات بخلفيات أيديولوجية ومصلحية وليست سياسية أو اجتماعية.

منذ أحداث فبراير 2011 لم تنظر الأمم المتحدة إلى موقف الأغلبية الشعبية في ليبيا، وإنما إلى من يرفعون أصواتهم أكثر، أو من يتقربون إلى مراكز القرار ومن يتقدمون بملفات الخدمة إلى أجهزة المخابرات الغربية، ومن يعتمدون في ذلك على شبكات العلاقات القطرية والتركية والإخوانية، وصولا إلى أمراء الحرب وقادة الميليشيات، وكل ذلك يجري تحت شعارات الحرية والديمقراطية أو "الدولة المدنية" التي يزعم الإرهابيون والمرتزقة والتكفيريون الدفاع عنها، رغم أنها تتناقض مع نزعتهم الإسلامية التي لا تزال تقود تحركاتهم منذ تسع سنوات، فالصراع الليبي انبنى بالأساس منذ فبراير 2011 على التكفير؛ تكفير القذافي ونظامه، وتكفير الجيش وقائده، وتكفير القبائل والعشائر والنخب الرافضة للتدخل القطري التركي أو للهيمنة الإخوانية غير المعتمدة على شرعية شعبية أو انتخابية.

إن البعثة الأممية في ليبيا التي تتعرض اليوم إلى هجمة إخوانية بهدف المناورة لا غير، أصبحت جزءا من المشكلة قبل أن تكون جزءا من الحل، وهي تنطلق من حسابات مرتبطة بالواقع الإقليمي والدولي قبل أن ترتبط بالواقع الليبي الحقيقي، وأي مباحثات في جنيف ستقود إلى نتائج لا تختلف عن نتائج الصخيرات، فالهدف هو تكريس جماعة بعينها ومدينة بعينها، اعتقادا بأنهما تمثلان رمزا لليبرالية الاقتصادية الفجة التي يراد لها أن تسيطر على البلاد، بينما يُنظرُ إلى الجيش على أنه امتداد للدولة الوطنية ولدورها الاجتماعي وخصوصياتها الثقافية التي يتم استهدافها من جديد.

رصاصة أولى في قلب المحاصصة

سلام سرحان
كاتب عراقي

رغم أن الشباب المنتفض في العراق، تمكن من تنظيف الهوية الوطنية وإعادة الحياة إليها، إلا أنه لم يوجه، حتى الآن، أي رصاصة قاتلة إلى قلب نظام المحاصصة وأركانها الراسخة، واكتفى بمناوشات ومعارك على هوامشها.

الضربة الرمزية المؤثرة، تكمن في محاولة خلخلة الأركان الأساسية، وهي توزيع المناصب الثلاثة العليا في هرم الدولة، ومن دونها لن نخرج من المحاصصة الطائفية والقومية على الإطلاق.

قد يبدو اقتراح اسم غير شيعي لرئاسة الحكومة من قبل ساحات الاحتجاجات في العراق، مجرد حركة عبثية لن يُكتب لها النجاح، لكن تأملها بعناية يؤكد أنها يمكن أن تكون رصاصة رمزية كبيرة في قلب نظام المحاصصة، وفي جذر العلة القاتلة وليس في هوامشها.

ينبغي أن تدرك ساحات الاحتجاج أن رسوخ محاصصة الرئاسات الثلاث بين الشيعة والأكراد والسنة، هو القلعة الأولى والأخيرة لمنظومة الخراب والفساد والقتل

ينبغي أن ندرك أن العراق لن يخرج من تلك الحفرة، حتى إذا نجحت الانتفاضة في إيصال رئيس وزراء نزيه ومستقل وشجاع، وتمكن، بدوره، من اختيار شخصيات كفوءة ومستقلة لتشكيل الحكومة، ما دام كونه شيعيا يمثل أمرا أساسيا وحتميا في اختياره للمنصب.

وسوف تبقى توازنات فايروس المحاصصة في الظل، حتى لو دخلت في سبات مؤقت، وستعود للفتك مرة أخرى في أقرب ارتباك في عمل الحكومة.

ليس هناك أدنى شك في أن جوهر الاحتجاجات ومطلبها الأساسي هو الوصول إلى دولة المواطنة المتساوية للجميع، لكنها، للأسف، لم تفعل الكثير ولم تستخدم أفضل أسلحتها لتحقيق ذلك الغرض، أو إطلاق شرارته على الأقل. مجرد اقتراح أسماء غير شيعية، حتى لو كانت ساحات الاحتجاج تدرك استحالة وصولها إلى رئاسة الحكومة، سوف يثير الكثير من الأسئلة ويفتح الباب لنوع جديد من الارتباك في صفوف الطبقة السياسية الفاسدة.

وسوف يجبر الأحزاب الطائفية والقومية على الكشف عن أسلحتها القذرة، بدل أن نواصل الاستماع إلى أكثر الطائفيين والفاسدين إجراما وهم يلعنون المحاصصة ويطالبون بالقضاء عليها وكأنّهم لا علاقة لهم بها.

طرح أسماء غير شيعية لرئاسة الحكومة سيؤدي ذلك إلى إثارة ذعر الأحزاب الطائفية الشيعية وكذلك الطبقة السياسية الكردية والسنية، وسيؤدي إلى الكشف عن مواقفهم الصريحة حين تسقط ادعاءاتهم ويندفعون للقتال دفاعا عن المحاصصة، وبذلك تسقط جميع الأقنعة.

هي مجرد عملية رمزية لا تكلف المحتجين العراقيين أي ثمن، يتم فيها رفع أسماء شخصيات غير شيعية لتولي رئاسة الحكومة، ويمكن أن تطلق شرارة إنهاء عهد المحاصصة، وتفتح الأبواب لخروج البلاد من هذه الحفرة العميقة.

يمكن أن تكون الصدمة الإيجابية أكبر، إذا تم اقتراح أسماء شخصيات من الأقليات الصغيرة من الخارطة الواسعة للمسيحيين واليزيديين والصابئة والشبك والتركمان وغيرهم من العراقيين.

ويمكن تعميق الأسئلة إذا تم طرح شخصيات من النساء، مثل الناشطة المدنية الشجاعة هناء أدور، أو الشخصية الوطنية سلوى زكو، وغيرهما كثيرات، مهما كانت إمكانية نجاحهن معدومة.

إذا كانت تلك المقترحات مثيرة لليأس والسخرية من قبل البعض، فيمكن رفع أسماء شخصيات كردية أو سنية، لكي يتم توجيه ضربة رمزية إلى أركان نظام المحاصصة الكبرى. ولا يعود من المسلّم به أن تكون المناصب الثلاثة حكرا على أقلية معينة.

ينبغي أن تدرك ساحات الاحتجاج أن رسوخ محاصصة رئاسة الحكومة والجمهورية والبرلمان بين الشيعة والأكراد والسنة، هي القلعة الأولى والأخيرة لمنظومة الخراب والفساد والقتل، التي دمرت البلاد، وأن عدم توجيه السهام إليها سيبقي العراق في دوامة الخراب.

الانقلاب الثاني للروح المصرية خلال نصف قرن

سعد القرش
روائي مصري

ينتهي فيلم تسجيلي أخرجته سميحة الغنيمي عن نجيب محفوظ بقوله إن مصر "ليست مجرد وطن محدود بحدود، ولكنها هي تاريخ الإنسانية كله، وإني أحب الإقامة فيها، وأرجو ألا أتركها إلا مطرودا أو منفيا". كلمات تلخص ما كان يقينا تاريخيا بعزوف المصري عن الهجرة، منذ وجدت مصر وشعبها، حتى وقع الانقلاب العمومي في سبعينات القرن العشرين، وأدى إلى تعكير صفو الأرواح، وأمام الطوفان فكر المصريون في الطموح الأناني والخلاص الفردي، بهجرة أربكت الخارطة الذهنية والروحية، وإلى الآن لم نبرأ مما ترتب على الانفتاح من نزيف وجراح. وجاءت ثورة 25 يناير 2011 هدية، لحظة مضيئة خلال ستين عاما، منحت المصريين في الداخل أملا في استعادة بلادهم، وطمأنت المهاجرين على أن مصر سترجع وطنا لا محطة عبور بين هجرتين، فاستعدوا للعودة، وسرعان ما تبددت الآمال. وبعد ارتباك سياسات ما بعد 3 يوليو 2013 لا يُجمعُ المصريون إلا على الحلم بالهجرة.

قبل تناول انقلاب أنور السادات بسياسات اقتصادية تابعة، رسّخها حسني مبارك وتُستعاد الآن برموز حكمه الذين جمّعهم موته في 25 فبراير 2020، من الضروري التوقف أمام جانب من الروح المصرية. منذ فجر التاريخ كان نهر النيل معبودا، وحمل اسم "الإله حابي"، ويقدم المصري دليل براءة للعبور إلى الخلود في الآخرة بالقسَم على أنه لم يلوّث ماء النيل. وسكنت الشياطين الأحراش والمستنقعات، فسارع المصريون إلى تجفيفها؛ لتصلح للسكنى والزراعة والحياة التي هي عبادة.

وفي المجلد الأول من كتابه "مصر أصل الشجرة" يقول الكاتب الكندي سيمسون نايوفتس "كان المصريون في العصور القديمة على وعي شديد بهويتهم الدينية والسياسية والثقافية والعرقية المحددة. وكانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ليسوا آسيويين ولا إفريقيين ولا نوبيين". وصبغت مصر، حتى في أسوأ فترات الاستلاب والاحتلال، مجموعات غازية وطبقات حاكمة بروحها، فالمماليك اتخذوها وطنا، وآمنوا بأنها "دار الإسلام"، ولم يحدث أن أوصى أحدهم بأن يدفن في الحجاز، أو في "مسقط الرأس" حيث جاءوا من أقصى شرقي آسيا. كان البعض منهم إذا هزم ونفي، يلتمس من المنتصر السماح له بأن يدفن في مصر المحروسة.

تسربت إلى المماليك روح المكان، ولا أظنهم قرأوا قصة سنوحي، الفتى الذي اضطر في نهاية حكم أمنمحات الأول (حكم بين عامي 1991 و1962 قبل الميلاد تقريبا) إلى الهروب خوفا من الانتقام، ولجأ إلى فلسطين، وتزوج وأنجب وحقق مكانة مرموقة، ولم يعوّضه ذلك كله عن الحلم بالعودة، والرغبة في أن يدفن في تراب وطنه. وعبر رجاؤه الحدود، إلى الملك سنوسرت الأول الذي أعطاه الأمان فعاد. وقبل اختراع "الفهلوة"، في احتيال على جوْر السلطة وتغوّلها، ظل المصري ملتزما بإعمار أي مكان يضطر للذهاب إليه، منفيّا أو أسيرا، فيروي ساويرس بن المقفع في "تاريخ البطاركة" عن ثورة البشموريين في شمال مصر، قائلا إن عسكر الخليفة المأمون تعقبوا الثائرين، "فهلكوهم وقتلوهم بالسيف بغير إهمال ونهبوهم وأخربوا مساكنهم وأحرقوها بالنار... بعد ذلك أمر المأمون أن يطلب من بقي من البشموريين.. أن يسيروا إلى بغداد، فسيروا وأقاموا في الحبوس مدة كبيرة... وأنشأوا بساتين". تلك الروح لم تفارق الزعيم أحمد عرابي ورفاقه (علي فهمي، وعبدالعال حلمي، ومحمود سامي البارودي، ويعقوب سامي، ومحمود فهمي، وطلبة عصمت) في المنفى بجزيرة سريلانكا منذ عام 1883، حتى عودته عام 1901 مثقلا بالأمراض، وحاملا أول شجرة مانجو تزرع في مصر.

قبل انقلاب السادات بعشر سنوات نشر يوسف إدريس، عام 1965، قصته "صاحب مصر"، وبطلها عم حسن العجوز العائم بمصر وفيها، وكل ثروته أدوات لصنع الشاي والقهوة والمعسّل لعابرين لا يتوقعون وجود هذه الخدمة. والرجل "موطنه الدائم حيث يوجد بيته.. وبيته حيث يوجد عمله، وعمله يوجد حيث يرى أن حاجة الناس إليه أكثر وأشدّ". وقد فوجئوا به عند تقاطع مهجور في طريق السويس – الإسماعيلية يبني "عشّة" متواضعة، ولكنها كافية لإعطائه شعورا بأن المكان موطنه ورأسماله. وبعد وقت قصير من تقديمه المشروبات إلى الغادي والرائح، تدبّ الحياة في المكان المهجور، وتنبت عشش أخرى تتحول إحداها إلى بناية ذات جدران وأسقف وغرف. ثم يأمره رجل غامض بمغادرة المكان؛ بحجة وجود العشة فوق أرضه، ولا يجد عم حسن غضاضة في الرحيل بقهوته المتنقلة، فيحملها فوق سيارة للنقل إلى تقاطع آخر مهجور سوف تدب فيه الحياة، فهو "صاحب مصر كلها، من حقه أن يحل بأي مكان فيها في أي وقت يشاء، ويستمتع ما شاءت له المتعة بإحساسه أنه صاحب المكان وأي مكان".

في الانقلاب الأول ساد خوف عمومي من المستقبل، أدى إلى هوس التملك، بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي. في مارس 1974 حضر مدير البنك الدولي، وأبدى لأنور السادات استعداد البنك والحكومة الأميركية للمساعدة، "بشرط أن يسير الاقتصاد المصري في الطريق الصحيح".

وبعد ثلاثة أشهر أصدر السادات قانونا يحمي رأس المال الأجنبي من التأميم، استباقا لزيارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بصحبة وليام إدوارد سيمون وزير الخزانة الأميركي الذي ربط مساعدة بلاده للاقتصاد المصري المرهق بسبب الحروب بتحرير الاقتصاد، وتخلي الدولة عن القطاع العام، فأهملت المصانع تمهيدا لبيعها، وأفسح المجال لرجال المال.

وفي بداية حكمه الرسمي عام 2014 طلب عبدالفتاح السيسي إمهاله عامين لتحسّن أحوال المعيشة، وازدادت الأحوال سوءا، فطمأننا في أبريل 2016: "لن يحدث تصعيد في الأسعار للسلع الأساسية.. وعد إن شاء الله، وعد إن شاء الله"، وطلب أن نصبر عليه ستة أشهر أخرى. وأمضى أربع مدد كل منها ستة أشهر قال في ختامها، في يونيو 2018، إن الأيام القليلة القادمة ستشهد بشرى، فارتفعت أسعار الوقود بنسبة 66 في المئة، وفاء لصندوق النقد الدولي.

رفعت ثورة 25 يناير سقف الطموح إلى حد إنهاء التبعية، وأصرّت سياسات السيسي على هذه التبعية، رغم رفض خبراء اقتصاديين فاجأهم قرار الاقتراض من صندوق النقد الدولي، قائلين إن هناك بدائل لقروض ستؤثر على القرار السياسي. في تلك الأيام التي أعلن فيها عن حتمية الاقتراض، بدا مسؤولو الصندوق متعجّلين، كأنهم من الفرح وصلوا إلى مطار القاهرة من دون حقائب. وكانت الحقائب في اتجاه آخر، يحملها مصريون يغادرون بلدا يعاني الآن موجة جديدة من الهجرة، وليس في الأفق القريب بشائر بقرب انتهاء آثار انقلاب روحي لا تحتمل مصر تكراره في أقل من نصف القرن. هرمنا!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk